

في الواجهة

برّي: الفراغ!... لن نصلك إليه أبداً

كان قانون الانتخاب كان يحتاج الى مثل كلام رئيس الجمهورية الاربعاء كي تصبح البلاد في مقلب مختلف. الجميع يتحدث الآن عن قانون جديد للانتخاب بعدما ادار ظهره اويكاد لقانون 2008. حتى اولئك المتشبهين به سارم المعينون الى تطمينهم

نقولاً ناصيف

بعد اختبار اول رافق تأليف حكومة الرئيس سعد الحريري، عندما اصر على انبثاقها من توازن سياسي وتمثيلي ميثاقي حقيقي، دخل رئيس الجمهورية ميشال عون في اختبار ثان الاربعاء، هو ممارسته صلاحياته الدستورية بالقوة التي تتصف بها، برفض الخوض في تدابير اجراء الانتخابات النيابية وفق القانون النافذ (2008). ذهب الى جرعة اثقل مما كان منتظراً، من رئيس يصعب توقع ردود فعله، بالقول انه يفضل الفراغ في السلطة الاشتراعية على نشوء مجلس نيابي

جديد تبعاً لذلك القانون. لا يحتاج الرئيس بالتاكيد الى من يجزبه. عندما طعن في شرعية مجلس النواب عام 1989، لم يتردد في دفعه الى الفراغ باصداره الرابعة فجر 5 تشرين الثاني، ساعات قليلة قبل انتخابه الرئيس رينه معوض، مرسوم حله، وكان رئيساً لحكومة عسكرية انتقالية ذات صفة دستورية. حينذاك عدّ ذلك البرلمان فاقد الصفة التمثيلية فحلّه. في الغداة صرح العميد ريمون اده من باريس انه يعتبر المرسوم دستورياً وصار يصف نفسه نائباً سابقاً. بعد تمديدي 2013 و 2014 - وهو احد اعضائه ورئيس كتلة نيابية

برّي: كلام عون للتشجيع على استعجال وضع قانون الانتخاب، وانا اؤيده (هيثم الموسوي)



تقرير

نحو إعادة فتح معبر جوسيه الحدودي: يساعد في عودة نازحين

نهاية آب 2012 أفضلت الدولة السورية معبر جوسيه (الأمانة) الحدودي في البقاع الشمالي. اليوم، وبعد عودة الاستقرار الى جانبي الحدود اللبنانية - السورية، ثمة نيّة رسمية من الدولتين لإعادة فتح المعبر الصيف المقبل. بعد إنجاز بعض «الترتيبات الأمنية اللازمة»

رامح حمية

منذ اربع سنوات أقتلت الدولة السورية معبر جوسيه الحدودي، بعد استهدافه بالصواريخ من قبل المجموعات المسلحة، وإصابة حافلات زوار ومبان تابعة لمراكز أمنية سورية داخل المعبر، ومهاجمته مرات عدة

من جهة جرود القاع وجوسيه والقرى المجاورة لها. يومها انقطع شريان الحياة الرئيسي بالنسبة الى القاعيين والبقاعيين. أوصت أبواب المحلات التجارية ومكاتب التأمين عند تقاطع الحدود، وأفل مزارعو المنطقة إلى خسائر زراعاتهم، بعد قطع المعبر الوحيد الذي يربطهم بالأسواق والمعامل والصيدليات الزراعية داخل الأراضي السورية وتحديداً حمص.

ومع عودة الحياة إلى محافظة حمص وريف القصير، بدأت الدولة السورية قبل أسابيع تأهيل وترميم وصيانة مباني مركزها الحدودي، والتي باتت جاهزة لاستقبال المسافرين. ولم يبق إلا قرار الدولة اللبنانية بافتتاح المعبر. وعلمت «الأخبار» التواصل بين الدولتين انطلق عبر لجان درست «الموافقات الرسمية اللازمة»، وأن الاجتماعات التي تعقد حالياً هي لاستكمال «بعض الإجراءات

الموجستية والترتيبات الأمنية الضرورية من قبل الجانب اللبناني». يشير خضر محافظ بعلبك. الهرمل أكد لـ «الأخبار» أن لجاناً من الأجهزة الأمنية ومنها الأمن العام «بدأت فعلياً في درس حيثيات وتفصيل فتح المعبر»، لكنه شدد على أنه «لم أبلغ رسمياً وبشكل مباشر» بقرار فتح المعبر، وأن الأمر يقتصر على التواصل الأمني بين الطرفين. وشدد خضر على ضرورة فتح معبر شرعي لمحافظة بعلبك، الهرمل، للتخفيف من أعباء المسافة الطويلة للوصول إلى حمص عبر نقطة المصنع الحدودية.

ووفق الترجيحات سيعاد افتتاح المعبر بداية الصيف المقبل. مصادر أمنية مطلعة أكدت لـ «الأخبار» أن الترتيبات الأمنية واللوجستية تنطوي على نقل المباني الخاصة بالأمن العام اللبناني والجمارك من المكان الموجودة فيه في بلدة القاع، إلى جانب مراكز الأمن العام السوري

كبيرة - طعن أيضاً في شرعية المجلس، وتساجل حيال هذا الموقف مع الرئيس نبيه بري طويلاً، الى ان انتخبه هذا البرلمان رئيساً للجمهورية. ما قاله الرئيس في مجلس الوزراء عكس صورة مكتملة: رفض تمديد ولاية مجلس لم تتغير صورته لديه منذ عام 2013 وإن انتخبه رئيساً للجمهورية كي ينقذ الاستحقاق في ذاته. الا انه يرفض أيضاً اجراء انتخابات نيابية تبعاً للقانون الذي يعيد انتخاب المجلس نفسه في ظل خلل تمثيلي ميثاقي لا يزال مستمراً منذ عام 1992. هذه المرة لا يهدد عون بحل المجلس، بل يتركه يذهب من تلقائه الى الفراغ.

يستخدم الصلاحيات التي يمنحه اياها الدستور كي يمنع تكرار رياضة التمديد أولاً، وكي ينهي «الارث السوري» في تقاسم المقاعد المسيحية ثانياً وقد تخلص من جزء منه لدى تأليف الحكومة، وكي يذهب الى قانون انتخاب جديد يعيد الاعتبار الى الميثاقية التي تحدث عنها اتفاق الطائف ثالثاً. هو الاتفاق الذي يصير على تطبيقه بعدما حل مجلس نواب 1989 بسببه.

لاقي رئيس مجلس النواب رئيس الجمهورية في ما قاله الاربعاء. لم يتصل به كي يتحدث في الموقف «الصدمية»، ولم يز بري حتى حاجة الى تفسير مستفيض لما قاله الرئيس: «أؤيد ما قاله واعتبره صدمة ايجابية، وليس كما يحاول البعض الإيحاء بأنه يلوح بالفراغ. لسنا ناهبين الى فراغ، ولن يكون ثمة فراغ لأن احداً لا يريد. تاكدوا. هذا ما لن نصل اليه ابداً».

يضيف: «ما قاله الرئيس عون يقع في باب التشجيع والحض على الذهاب الى قانون جديد للانتخاب. الوقت لم يفت بعد لوضعه. كما سبق وقلت عندما نتفق على قانون جديد لا تعود المهل المقيدة ذات اهمية، لأننا نستطيع ان نورد في المادة الاخيرة من القانون تعليق المهل بتمديد تقني للولاية ريثما تتخذ الاجراءات اللازمة لتطبيق القانون، والذهاب الى الانتخابات على اساسه. القانون الجديد شرط التمديد التقني. لذلك ليس للوقت اهمية اذا عكفنا على وضعه. قلت ذلك من قبل وقاله رئيس الجمهورية البارحة. على كل حال ارفق الرئيس عون كلامه في مجلس الوزراء بدعوة الوزراء الذين اجتمعوا على الاثر الى ان يسارعوا الى الاتفاق على قانون جديد. لن يكون ثمة تمديد للمجلس، وأنا والرئيس متفقان على ذلك، والافرقاء جميعاً يريدون اجراء الانتخابات».

يقول بري ان فريق العمل الرباعي الذي عقد اجتماعاً اول في قصر بعبدا امس، وضم ممثلي امل وحزب الله وتيار المستقبل والتيار الوطني الحر، مصطحباً كلا منهم خبيراً

تواصل امني لبناني - سوري لوضع ترتيبات إعادة فتح المعبر

عند المعبر في محلة مشاريع القاع، الأمر لعدم إبقاء منطقة عازلة بين المراكز السورية واللبنانية بطول 11 كيلومتراً (محلة مشاريع القاع). لكن إلى أين ستنتقل مراكز الجمارك والأمن العام، في ظل عدم وجود أبنية مجاورة لمراكز الأجهزة السورية؟ رئيس بلدية القاع يشير مطر أكد

لـ «الأخبار» تواصل جهاز الأمن العام معه من أجل فتح المعبر، كاشفاً أن عقار 3، 6 من منطقة «جوار مائي»، هي «أرض للفاعيين مصنفة منطقة إدارية وفقاً للمخطط التوجيهي وهي بمساحة 5 آلاف متر، خصصت لبناء مركز للأمن العام اللبناني مجاور لمعبر جوسيه». وبما أن المنطقة ما زالت بدون بناء، فالانتقال إلى جانب المعبر قد يحتاج وفق المصادر الأمنية المطلعة إلى «غرف جاهزة»، وهو ما يتم بحثه إلى حين الانتهاء من البناء.

ومن «الترتيبات الأمنية» أيضاً، بحسب المصادر الأمنية، استحداث مراكز ونقاط للجيش إضافة على الحدود الشرقية لمشاريع القاع و«الجورة»، لتوفير الحماية اللازمة من أي هجمات مسلحي تنظيم «داعش» المتمركزين في «جرود النعيمات.

الجانب اللبناني ينظر إلى فتح